مهند مصطفى*

اتفاق الحدود المائية بين إسرائيل ولبنان: هل هي بداية مرحلة جديدة؟

يهدف المقال الحالي إلى تحليل التحولات الأخيرة في العلاقات اللبنانية الإسرائيلية التي توجت بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية بين البلدين في تشرين الأول ٢٠٢٢. يعبّر هذا الاتفاق عن مرحلة جديدة في العلاقات تعمق حالة الردع العسكري بينهما أكثر مما كان بعد حرب تموز ٢٠٠٦. فلدى الطرفين ما يكسبانه من الاتفاق، كما هنالك ما يخسرانه، لذلك سيعزز الاتفاق الجديد حالة الردع بينهما وربما تنشأ عنه حالة من الاستقرار. جاء هذا الاتفاق في سياق ضعف تاريخي غير مسبوق للدولة اللبنانية خاصة في الجانب الاقتصادي والاستقطاب السياسي بين الأطراف، وتآكل مكانة حزب الله في الساحة اللبنانية، وفي الوقت نفسه جاء في ظل تصعيد الهجمات الإسرائيلية على سورية التي تنطلق في أحيان كثيرة من المجال الجوي اللبناني، فإسرائيل تعمل على إضعاف حزب الله بشكل غير مباشر، من خلال منع وصول السلاح له من إيران بضرب قوافل الأسلحة القادمة من إيران سواء أثناء مرورها من العراق أو سورية، لكنها تمتنع عن مواجهة مباشرة معه والعكس صحيح.

مقدمة

منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، الذي اعتبر إنجازا لحزب الله، بسبب مقاومته إسرائيل التي استمرت باحتلال الجنوب اللبناني منذ انسحابها الأول من بيروت عام ١٩٨٢، بقيت هنالك مشكلتان بين الطرفين على المستوى الثنائي. الأولى نابعة من انسحاب إسرائيل بشكل أحادي الجانب دون الاعتراف

* حاصل على إجازة الدكتوراه من مدرسة العلوم السياسية في جامعة حيفا، ومدير عام مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، رئيس قسم التاريخ في المعهد العربي للتربية في الكلية الأكاديمية بيت بيرل، ومحاضر في برنامج الدراسات الإسرائيلية في جامعة بيرزيت.

تجددت المباحثات في حزيران ٢٠٢٢ بوساطة المبعوث الأميركي عاموس هوخشطاين، وذلك بعد وصول منشأة التنقيب عن الغاز التابعة للشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" في الرابع من حزيران إلى منطقة حقل "كريش" لبدء التنقيب عن الغاز، وقد أثار هذا الأمر غضب لبنان الذي اعتبرته انتهاكاً لحدودها المائية.

بالحدود الدولية للبنان على المستوى البحري والبري، فقد بقي الخلاف بينهما في ما يتعلق بمنطقة مزارع شبعا، والحدود المائية، (الاقتصادية والسيادية). اعتبرت إسرائيل أن الخلاف على مزارع شبعا هو محل نزاع سوري-إسرائيلي وليس لبناني-إسرائيلي، لذلك رفضت كل تفاوض بخصوص هذه المنطقة. وتتعلق المسألة الثانية في صعود نفوذ حزب الله في الساحة اللبنانية والإقليمية وتعزيز قوته السياسية والعسكرية، وارتباطه مع إيران، وهو ملف اعتبرته إسرائيل مفتوحاً حتى اليوم، وقد ساهمت حرب تموز ٢٠٠٦ في إعلاء شأن هذا الملف في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي بسبب نفوذ حزب الله السياسي وصعود قوته العسكرية بشكل يفوق كونه ميليشيا عسكرية، حيث يملك ترسانة عسكرية تهدد الأمن الإسرائيلي بشكل جدي. في المقابل اعتبر حزب الله نفسه، وهو كذلك فعلياً، جزءاً من الخندق الإيراني في مواجهة التهديدات الإسرائيلية للمشروع النووي الإيراني. فضلاً عن ذلك، فإن صعود حزب الله منذ الثمانينيات وتعزيز شوكته السياسية والعسكرية أسهم في غياب أي أفق لاتفاق سلام بين إسرائيل ولبنان بعد أن كانت الأخيرة هي الدولة الثانية المرشحة لتوقيع اتفاق مع إسرائيل في أوائل الثمانينيات مع سيطرة "الكتائب" على النظام السياسي.

مباحثات ترسيم الحدود البحرية

تشكل المباحثات اللبنانية الإسرائيلية حول ترسيم الحدود البحرية بينهما، المباحثات الجديّة الأولى بين البلدين منذ العام ١٩٨٢. ففي تشرين الأول ٢٠٢٠، وقبل تولي جو بايدن إدارة البيت الأبيض، دعا وزير الخارجية الأميركية مايك بومبيو الطرفين لمحادثات في رأس الناقورة حول الاتفاق على الحدود البحرية بينهما. يدور الحديث عن خلاف حول منطقة مساحتها ٣٣٠ كيلومتراً مربعاً، تدعي كل دولة سيادتها عليها، تتميز المنطقة بوجود مخزون كبير من الغاز الطبيعي.[١] في حالات مشابهة جرت فيها مباحثات بين دول تسود بينها علاقات دبلوماسية فإنه يتم حل الخلافات الحدودية البحرية من خلال القانون الدولي أو التعاون بينها على الاستفادة من المساحات البحرية اقتصادياً، وهي الحالة التي لا تنطبق على الخلاف اللبناني الإسرائيلي، مع وجود طرف مثل حزب الله، رفض بداية تسوية النزاع الحدودي بدون ضم حقل "كريش" للبنان، أو على الأقل المساومة عليه.

تشير التقديرات الدولية أن كمية الطاقة التي اكتشفت في المياه المتاخمة لإسرائيل ولبنان هي الأعلى في العالم منذ سنوات، حيث يوجد فيها نحو ١,٧ مليار برميل نفط، و ٣٤٥٠ مليار متر مكعب من الغاز.[٢] فضلت إسرائيل أن يتم التوصل لاتفاق بين البلدين من خلال رسم خط حدودي بزاوية ٩٠ تكون قريبة من الحدود البرية، بينما طالب لبنان بأن تكون الحدود بزاوية مكملة للحدود البرية بين الدولتين، كما تبين الخارطة أدناه.[٣] ففي حين اقترح لبنان خط ٢٩ كأساس للمباحثات، اقترحت إسرائيل خط ٢٣، أو حسب حدود "هوف"، نسبة للمبعوث الأميركي فريدريك هوف الذي اقترح تسوية حدودية بين الطرفين عام ٢٠١١ - خط ٢٣.

حسب الترسيم الذي اقترحته إسرائيل قبل التوصل للاتفاق، فإن حقل "كريش" سيكون تحت السيادة الإسرائيلية، بينما اقترحت الدولة اللبنانية، بأن يتم تقسيم الحقل إلى قسمين واحد في الطرف الإسرائيلي والآخر في الطرف اللبناني. أما حسب القانون الدولي، ففي حالة لم يتوصل الطرفان لاتفاق، فإن خط الحدود يمر بوسط المنطقة المتنازع عليها، بحيث يأخذ بعين الاعتبار المصالح الاقتصادية والإقليمية للدولتين.

تجددت المباحثات في حزيران ٢٠٢٢ بوساطة

المبعوث الأميركي عاموس هوكشطاين، وذلك بعد وصول منشأة التنقيب عن الغاز التابعة للشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" في الرابع من حزيران إلى منطقة حقل "كريش" لبدء التنقيب عن الغاز، وقد أثار هذا الأمر غضب لبنان الذي اعتبرته انتهاكاً لحدودها المائية. على أثر هذا التطور، جددت الولايات المتحدة جهودها بغرض التوصل إلى تسوية بين البلدين تضمن مصالحهما، وذلك من خلال الاعتراف بسيادة إسرائيل على حقل كريش، ومنح لبنان منطقة مائية تتمتع بمكنون كبير من الغاز. وكانت إسرائيل قد طالبت لبنان بالتحرك للاستفادة من مكنون الغاز فيها دون المس بحقل "كريش"، وتزعم لبنان أن حقل كريش سوف يستنفد مكنون الغاز في المنطقة اللبنانية أيضاً.

وفعلاً، بدأت شركة "انرجيان" بالتنقيب لاستخراج الغاز، دون علاقة بالمباحثات بين الطرفين، فقد حصلت الشركة على ترخيص التنقيب في العام ٢٠٠٨، ثلاث سنوات قبل توجه إسرائيل ولبنان للأمم المتحدة لترسيم الحدود بينهما، وكان من المتوقع أن تبدأ عملية استخراج الغاز بعد ثلاثة أو أربعة شهور من وصول المنشأة، بيد أن التوتر السياسي والأمني كان يهدد عمل الشركة.[٤] عولت إسرائيل كثيراً على استخراج الغاز من حقل "كاريش"، لا سيّما بعد اتفاق تصدير الغاز بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي الذي تم توقيعه في صيف ٢٠٢٢، قبل توقيع اتفاق الحدود بين لبنان وإسرائيل بأشهر عدة، وذلك من خلال تسييل الغاز في مصر ونقله إلى أوروبا، واعتمد هذا الاتفاق على مخزون الغاز في حقل "كاريش".

جاءت المباحثات الجديدة والأخيرة بعد فشل المباحثات عام ٢٠٢١، حيث أصرت فيها لبنان على أن حقل "كريش" يقع ضمن حدودها المائية، متهمة إسرائيل بسرقة مواردها الطبيعية. تشير بعض التقديرات الإسرائيلية أن لبنان تراجع خلال لقاء المبعوث الأميركي مع الرئيس اللبناني ميشيل عون في حزيران ٢٠٢٢ عن هذا الموقف، واقترح تسوية جديدة يتنازل فيها عن حقل "كريش" مقابل حصوله على مساحة تصل إلى ٣٠٠ كيلو متر مربع تشمل حقل "قانا". وطالب لبنان بوقف التنقيب عن الغاز في حقل "كريش" حتى انتهاء المباحثات بين الطرفين.

خارطة رقم ١: خارطة تبين الحدود المائية المتنازع عليها بين إسرائيل ولبنان.

في الصدد نفسه، وفي الفترة نفسها، أصدر وزراء في الحكومة الإسرائيلية السابقة بياناً مشتركاً في الثامن من حزيران مُوقع من طرف وزير الدفاع بني غانتس، ووزير الخارجية يائير لبيد ووزيرة الطاقة كارين الهرار، يُؤكد على حرص إسرائيل على تسوية النزاع مع لبنان بطرق دبلوماسية، جاء البيان بعد وصول منشأة انرجيان لحقل "كريش"، وأضاف البيان أن إسرائيل لن تستخرج الغاز حالياً، وطالب الحكومة اللبنانية بتعجيل المباحثات حول الحدود المائية بين الطرفين، في المقابل أشار إلى أن إسرائيل جاهزة وقادرة على حماية حقل "كريش".[٥] كان البيان المذكور يهدف إلى طمأنة لبنان أن إسرائيل متمسكة بالحل الدبلوماسي لمسألة الحدود، وأن قدوم المنشأة "انرجيان" لا يعني تراجع إسرائيل عن ذلك، وفي الوقت نفسه تؤكد استعدادها لحماية المنشأة بعد تهديدات حزب الله للمنشأة ومنع الشركة من استخراج الغاز قبل التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن. وجاء البيان الذي جدّد التزام إسرائيل بحل الخلافات من خلال المباحثات، مؤكداً أن حقل "كريش" لا يقع ضمن الحدود المتنازع عليها، فهو موجود بضعة كيلومترات جنوب المنطقة المتنازع عليها بين الطرفين.

حمل الخطاب الإسرائيلي، وأيضاً البيان المذكور، اتهاماً للحكومة اللبنانية بأنها تراجعت عن مواقفها السابقة، وأدخلت "كريش" ضمن المنطقة المتنازع عليها، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية-السياسية التي تمر بها الحكومة اللبنانية، ومحاولة التغطية على الحالة المتأزمة عبر اختلاق نزاع مع إسرائيل حول منطقة

اقتصادية حيوية، لكي تتهم إسرائيل بأنها تمنع لبنان من الاستفادة من مواردها الطبيعية للخروج من أزمتها. في المقابل تتهم إسرائيل لبنان أن الأخير لم يستغل المناطق الواقعة تحت سيطرته من أجل العمل على استخراج الغاز، كما فعلت إسرائيل في السنوات العشر الأخيرة.[٦] كان واضحاً للطرفين أن مصالحهما الأمنية والاقتصادية وحتى السياسية، تتطلب التوصل إلى اتفاق سريع، فالحكومة الإسرائيلية كانت تقترب من موعد الانتخابات في بداية تشرين الثاني وبحاجة إلى انجاز دبلوماسي، والحكومة اللبنانية كانت بحاجة لإنجاز اقتصادي في ظل أزمة اقتصادية غير مسبوقة من جهة، وحلّ الخلاف قبل نهاية ولاية عون، ودخول لبنان في مأزق سياسي حول انتخاب رئيس للبنان.

عملية حزب الله على حقل "كاريش" مؤشر على الردع المتبادل وعامل تسريع للاتفاق

اعتبرت أغلب التقديرات الإسرائيلية أن عملية حزب الله في تموز ٢٠٢٢ لم يكن هدفها هجومياً، وإنما دعائي وسياسي، حيث أشارت مصادر إسرائيلية أن الطائرات المُسيّرة التي استعملت في العملية ليست متطورة، ولم يكن هدفها شن هجوم على حقل الغاز على غرار هجمات الحوثيين بالطائرات المُسيّرة على حقول النفط في السعودية. وحسب التقديرات الإسرائيلية المختلفة، فإن العملية كانت ترمي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. إفشال المباحثات بين الجانب اللبناني والإسرائيلي بوساطة أميركية لترسيم الحدود المائية بين البلدين، لا سيّما وأن حقل "كريش" يقع ضمن الخلاف الحدودي حسب الادعاء اللبناني، ويمكن القول إن هذا الحقل وما يحمل من مكنون غاز كبير هو الذي فجر مسألة الحدود المائية. ويهدف حزب الله من إفشال المباحثات إلى دفع لبنان لعدم الاعتراف بسيادة إسرائيل عل حقل "كريش"، ومنح لبنان إمكانية التنقيب عن الغاز في حدود معترف بها، تشير الأبحاث إلى وجود احتياطي غاز كبير فيها.[٧]
٢. الأزمة السياسية التي يمر بها حزب الله في لبنان بعد تراجعه في الانتخابات النيابية، ومحاولته بناء نفسه كحركة مدافعة عن المصالح اللبنانية، من خلال تسويق أن حقل "كريش" هو منطقة محتلة من طرف إسرائيل. حيث تمثل هذه العملية إثباتاً على صدق ما وعد به حسن نصر الله بأن حزب الله لن يسمح بتشغيل حقل "كريش".
٣. عطفاً على النقطة السابقة، جاءت العملية استغلالاً للحالة السياسية المتأزمة في إسرائيل، ووجود حكومة انتقالية فيها قد تفكر مرتين في رد عسكري كبير على عملية حزب الله. فضلاً عن تزامنها مع زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن للمنطقة التي ستمنع إسرائيل من تصعيد عسكري.
٤. محاولة جس نبض رد الفعل الإسرائيلي، لذلك لم تكن العملية هجومية، وإنما دعائية، وتهدف إلى تأكيد قدرات حزب الله على الوصول إلى مواقع إسرائيلية إستراتيجية.
٥. ردع شركات أجنبية من التعاون مع إسرائيل في العمل على التنقيب على الغاز الطبيعي في المياه القريبة من الحدود اللبنانية. حيث قد تتردد الشركات الأجنبية في التنقيب عن الطاقة في مناطق متنازع عليها وتحمل تهديدات أمنية كبيرة.
٦. إظهار الحزب أنه قادر على تنفيذ وعوده، وذلك بعد سلسلة تهديدات أطلقها الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله ونائبه نعيم قاسم في بداية شهر حزيران بعد وصول منشأة الشركة البريطانية-اليونانية "انرجيان" لحقل "كريش".

تصدت للطائرات المسيّرة منظومة الدفاع "براك" (البرق) وهي منظومة طورتها شركة رفائيل الإسرائيلية، وتهدف في الأصل إلى حماية الزوارق والسفن العسكرية الإسرائيلية من هجوم صاروخي عليها، وقد بدأ العمل بها قبل عشر سنوات، وكانت عملية صد طائرات حزب الله وتدميرها هي العملية التنفيذية الأولى لهذه المنظومة منذ أن أدخلها الجيش الإسرائيلي لسلاح البحرية. حيث اعتبرت جهات أمنية إسرائيلية أن نجاح منظومة "براك" بصد الهجوم هو إنجاز كبير لهذه المنظومة، التي صنعت في الأساس لحماية السفن من الهجمات الصاروخية، وأنها ستساهم في ردع حزب الله والدفع نحو تسوية النزاع.

واعتبرت تقديرات إسرائيلية أخرى، أن نجاح منظومة "براك"، سيعزز من حالة الردع تجاه حزب الله

كبير المفاوضين اللبنانيين إلياس بوصعب يُسلّم الرئيس ميشال عون مسوّدة اتفاق الترسيم البحري النهائية بعد تسلُّمها من عاموس هوخشطاين. (صحف)

وحركة حماس، وحتى إيران والحوثيين، المتمثلة بصعوبة الهجوم على حقول الغاز الإسرائيلية، التي -كما ذكر آنفاً- تعتبر من "الكنوز" الإستراتيجية الإسرائيلية في العقد الأخير. عموماً، أسهمت هذه العملية في دفع إسرائيل إلى تسريع المباحثات، كما أنها دفعت الولايات المتحدة إلى بذل جهود أكبر للتوصل لاتفاق بين البلدين، وخصوصاً مع بروز أزمة الطاقة العالمية في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

عموماً، يمكن الإشارة إلى مجموعة من المصالح الأميركية وراء الدفع بتوقيع اتفاق ترسيم الحدود المائية، وأهمها:

- أولاً: التأكيد على الدور الأميركي في البيئة الإقليمية شرق الأوسطية، وأن دورها لا يزال قائماً وحاسماً في حلّ الخلافات والنزاعات فيها. وفعلاً لولا التدخل الأميركي المثابر لما تم التوصل إلى مسودة الاتفاق، بغض النظر عن الملاحظات اللبنانية. ويأتي الدور الأميركي في ظل تخوف دول المنطقة من تراجع دور الولايات المتحدة وانسحابها منها.
- ثانياً: منع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، وذلك في سياق التوتر الدولي جراء الحرب في أوكرانيا، لا سيّما أن الولايات المتحدة مشغولة في صراعها مع روسيا والصين، حيث أن اندلاع مواجهة عسكرية بين إسرائيل وحزب الله، قد يصعّد التوتر في المنطقة في ظل تعثر المباحثات للتوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، والتي قد تستغل هذه المواجهة لتوسيعها وتصعيدها.
- ثالثاً: المساهمة في حلّ أزمة الطاقة الدولية، حيث من المفروض أن يكون حقل كاريش للغاز، عاملاً في مواجهة أزمة الغاز، خاصة في أوروبا بسبب توقف تدفق الغاز الروسي للقارة الأوروبية، وهو أمر يساهم في المواجهة مع روسيا وفق التصور الأميركي.
- رابعاً: منع انهيار الدولة اللبنانية، من خلال إعطائها أفقاً اقتصادياً للخروج من أزمتها الاقتصادية، الأمر الذي يمنع تعميق النفوذ الإيراني وتأثير حزب الله داخل لبنان. فضلاً

عـن أن الاتفـاق يربـط المصالـح الإسـتراتيجية والاقتصاديـة بـين إسرائيـل ولبنـان برعايـة أميركيـة، ممـا يعـزز النفـوذ الأميركـي داخـل لبنـان.

- خامسـاً: رغبـة الإدارة الأميركيـة في تحقيـق إنجـاز دبلومـاسي في المنطقـة، بعـد تعثـر مباحثـات الاتفـاق النـووي.

الرد الإسرائيلي على عملية حزب الله

لـم تـرد إسرائيـل عـلى عمليـة حـزب اللـه، وهـذا يُؤكـد أنهـا لـم تكـن تريـد مواجهـة عسـكرية شـاملة معـه، بـل التوقيـع عـلى اتفـاق مـع لبنـان، وهـو مـا اعتبرتـه إسرائيـل رداً سياسـياً عليـه. وغـاب الـرد الإسرائيـلي أيضـاً لتداعيـات المواجهـة ليـس إقليميـاً فقـط بـل ودوليـاً أيضـاً، لا سـيّما وأن عمليـة حـزب اللـه لـم يكـن هدفهـا هجوميـاً عـلى حقـل "كريـش" كمـا ذُكـر آنفـاً. أمـا سياسـياً، فـإن وجـود حكومـة إسرائيليـة انتقاليـة ضعيفـة أصـلاً، سـتتردد في الدخـول في مواجهـة عسـكرية مـع حـزب اللـه، وتفضـل مواجهتـه سياسـياً في العلـن وعسـكرياً في الخفـاء كمـا تواجـه إيـران في هـذه المرحلـة.

وقـد اختلفـت التقديـرات الإسرائيليـة حـول هـذا الـرد، بـين مـن اعتـبره حكيمـاً وبـين مـن اعتـبره ضعفـاً مـسّ بالـردع الإسرائيـلي. ويشـير التوجـه الأول أن قـرار إسرائيـل عـدم الـرد هـو قـرار حكيـم بالـذات في خضـم المباحثـات حـول ترسـيم الحـدود المائيـة بـين البلديـن، حيـث أنـه مـن الأفضـل ضرب حـزب اللـه سريـاً مـن مواجهـة عسـكرية علنيـة معـه. بالنسـبة للـردع يعتـبر هـذا التوجـه أن إسـقاط الطائـرات بعيـداً عـن حقـل "كريـش" سـاهم في تعزيـز الـردع وليـس بالعكـس، ممـا اضطـر حـزب اللـه إلى التصريـح أن مهمـة الطائـرات كانـت اسـتطلاعية وليـس هجوميـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فـإن هـذا التوجـه يعتـبر أن خطـوة حـزب اللـه هـي مـؤشر عـن الأزمـة السياسـية التـي يمـر بهـا الحـزب، فمهاجمـة حقـل غـاز في ظل أزمـة الطاقـة العالميـة، هـو سـلوك يـدل عـلى التخبـط، بالـذات مـع ارتفـاع أهميـة "كريـش" كحقـل غـاز مهـم في مجـال الطاقـة العالميـة، لا سـيّما بعـد الاتفـاق مـع الاتحـاد الأوروبـي. فضـلاً عـن أن العمليـة سـوف تـضر بالاقتصـاد اللبنانـي، الـذي يحتـاج إلى تسـوية موضـوع الحـدود المائيـة مـع إسرائيـل، كل ذلـك يـدل عـلى غيـاب الحكمـة لـدى الحـزب، ممـا يـدل عـلى تأزمـه السـياسي وتخبطـه الداخـلي[٨].

في مقابـل هـذا التوجـه، فـإن التوجـه الثانـي اعتـبر غيـاب رد عسـكري عـلى حـزب اللـه، مسّـاً بالـردع الإسرائيـلي، ويُظهـر إسرائيـل عـلى أنهـا هـي بالـذات مـن تـم ردعهـا. ففـي ورقـة لـه يشـير الباحـث أودي ديـكل، مـن معهـد دراسـات الأمـن القومـي، أن غيـاب رد إسرائيـلي عـلى عمليـة حـزب اللـه بدعـم إيـران، سيُسـاهم في منـح الحـزب الإمكانيـة لتنفيـذ عمليـات أخـرى لفحـص صـبر إسرائيـل، لذلـك يقـترح ديـكل رداً عسـكرياً قويـاً للعـودة إلى قواعـد اللعبـة القديمـة، أي ردع حـزب اللـه كمـا هـو الحـال منـذ العـام ٢٠٠٦. بنـاء عـلى ذلـك، يقـترح ديـكل عـلى إسرائيـل تنفيـذ عمليـة عسـكرية مـن خـلال ضربـة جويـة تسـتهدف منظومـات الدفـاع في لبنـان التابعـة لحـزب اللـه، حتـى لـو أدى ذلـك إلى تصعيـد عسـكري، والتـي يتوقـع أن تكـون محـدودة بـكل الأحـوال[٩]. فإسرائيـل خـلال عملياتهـا في سـورية، كانـت تقـوم بتدمـير منظومـات الدفـاع الجـوي السـوري عندمـا كانـت تطلـق صواريخهـا ضـد الطائـرات الإسرائيليـة، كمـا كانـت تـرد بعمليـة جويـة عـلى إطـلاق صواريـخ مـن قطـاع غـزة، لذلـك فـإن هـذا التوجـه يعتـبر عـدم الـرد الإسرائيـلي عـلى منظومـات الدفـاع الجـوي لحـزب اللـه، أمـراً مسـتهجناً.

يؤكـد هـذا التوجـه أن حـزب اللـه يـرى في سـلاح الطائـرات المُسـيّرة ومنظومـات دفاعـه الجويـة جـزءاً مـن التـوازن الإسـتراتيجي للتفـوق الجـوي الإسرائيـلي، وهـو المنطـق نفسـه الـذي تقـوده إيـران في المنطقـة مـن خـلال تزويـد أذرعهـا بطائـرات مُسـيّرة هجوميـة، والتـي مـن الصعوبـة تعقـب آثارها إذا حلقـت بارتفـاع منخفـض وبسرعـة بطيئـة. عـلاوة عـلى ذلـك، فقـد كثّـف حـزب اللـه في الفـترة الأخـيرة مـن اسـتعمال الطائـرات المُسـيّرة لتصويـر عمليـات إسرائيـل لأهـداف دعائيـة، ورصـد عمليـات بنـاء الحاجـز الأمنـي عـلى الحـدود الإسرائيليـة اللبنانيـة. وقـد صرح حسـن نـصر اللـه في العـام المـاضي أنـه منـذ تفعيـل منظومـة الدفـاع الجـوي للحـزب فقـد نجـح في تقليـص حريـة العمـل الجـوي لإسرائيـل في سـماء لبنـان، وقـد أكـد عـلى هـذه النتيجـة قائـد سـلاح الجـو الإسرائيـلي السـابق، عميقـام نوركـين، في مقابلـة معـه في نيسـان ٢٠٢٢، مشـيراً أن حريـة عمـل سـلاح الجـو الإسرائيـلي في الأجـواء اللبنانيـة قـد تقلصـت في العـام ٢٠٢١ بسـبب منظومـات الدفـاع الجويـة لحـزب اللـه.[١٠]

تسوية الخلاف

تضمنـت مسـودة الاتفـاق المائـي بـين لبنـان وإسرائيـل الذي قدمـه المبعـوث الأميركـي، عامـوس هوكشـطاين، عـلى تصـور لحـل الخـلاف الحـدودي المائـي بـين الطرفـيّن، وذلـك بعـد مشـاورات ومباحثـات مكوكيـة أجراهـا بهـذا الصـدد.

بنـاء عـلى مـا نـشر، يمكـن الإشـارة إلى أهـم مركبـات المقـترح الأميركـي:

- أولاً: تبنـي الخـط ٢٣ كخـط لترسـيم الحـدود، لكـن ليـس كل المسـاحة التـي تضمنـه، ففـي الكيلومـترات الخمسـة مـن الحـدود يبقـى الترسـيم الحـالي قائمـاً حسـب خـط العوامـات "متسـوفيم" الإسرائيـلي. وهـو يضمـن بقـاء المنطقـة الأمنيـة التـي تمتـد خمسـة كيلومـترات مـن السـاحل، كمنطقـة إسرائيليـة حيويـة لأمـن إسرائيـل.

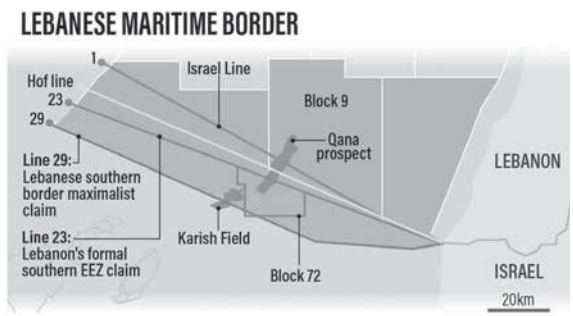

خارطة (٢): المقترح الأميركي الأخير لحل الخلاف المائي بين لبنان وإسرائيل[١١]

- ثانيـاً: مـع بـدء اسـتخراج الغـاز مـن حقـل كاريـش، سـوف يبـدأ البحـث عـن الغـاز في حقـل قانـا في الجانـب اللبنانـي بواسـطة مجموعـة مـن الـشركات: "توتـال" الفرنسـية (٤٠٪)، Eni الإيطاليـة (٤٠٪)، وتبقـي نسـبة ٢٠٪ (كانـت لشركـة روسـية) مـن صلاحيـة الحكومـة اللبنانيـة تحديـد لمـن سـتعود. وقالت شركـة "إنرجيـان" إنهـا تأمـل في أن تتمكـن في المـدى القريـب مـن إنتـاج ٦,٥ مليـارات مـتر مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي سـنوياً، عـلى أن ترتفـع الكميـة لاحقـاً إلى ثمانيـة مليـارات مـتر مكعـب في السـنة. وأضافـت: "يسرنـا أن نعلـن إنتـاج أولى كميـات الغـاز مـن حقـل كاريـش قبالـة سـواحل إسرائيـل بأمـان.. يتزايـد تدفـق الغـاز باطـراد".[١٢]
- رابعـاً: عـلى جـزء مـن حقـل قانـا (نحـو الثلـث الموجـود في الميـاه الإسرائيليـة بجانـب الخـط ٢٣) سـيتم تعويـض إسرائيـل، عندمـا يتـم اسـتخراج الغـاز (انظـر الخارطـة ٢).

أشـارت تقديـرات إسرائيليـة أن مسـودة الاتفـاق كانـت مكسـباً للطرفـين، فمـن جهـة سـوف تسـتطيع لبنـان اسـتخراج الغـاز مـن حقـل قانـا. صحيـح أن ذلـك قـد يتطلـب سـنوات حتـى بـدء اسـتخراج الغـاز والاسـتفادة منـه اقتصاديـاً، لكنـه يعطـي أمـلاً للبنانيـين بأفـق اقتصـادي أفضـل مـن الوضـع الحـالي. بالنسـبة لحـزب اللـه، فإنـه سيسـوق الاتفـاق كإنجـاز لـه. مـن ناحيـة إسرائيـل، صحيـح أنهـا قبلـت بخـط ٢٣ كخـط لترسـيم الحـدود، وبذلـك تنازلـت عـن أغلـب المنطقـة التـي كان خـلاف عليهـا (٨٦٠ كيلـو مـتر)، بيـد أن هـذا التنـازل ليـس لـه أثـر كبـير، لأنـه تنـازل عـن مسـاحة مـن الميـاه الاقتصاديـة لإسرائيـل وليـس الميـاه السـيادية، التـي تمتـد ١٢ ميـلاً مـن السـاحل. مـن جهـة أخـرى اسـتجاب الاتفاق لمطلبـين إسرائيليـين:

- الأول: بقـاء المنطقـة الحدوديـة حسـب خـط "متسـوفيم"، أي خمسـة كيلومـترات مـن الحـدود، وهـي منطقـة حيويـة مـن الناحيـة الأمنيـة، والتـي سـتكون تحـت السـيطرة الإسرائيليـة.
- الثانـي: حصـول إسرائيـل عـلى تعويضـات مـن اسـتخراج الغـاز مـن حقـل قانـا والـذي يقطـع خـط الحـدود ٢٣ للمجـال الإسرائيـلي. وعـلى الرغـم مـن أن التعويـض لـن يكـون كبـيراً، فإنـه مـن ناحيـة إسرائيـل أفضـل مـن وضـع لا يتـم فيـه اسـتخراج الغـاز مـن حقـل قانـا.

بنـاء عـلى هـذه المصالـح، وافقـت الحكومـة الإسرائيليـة عـلى مسـودة الاتفـاق الأميركـي. واعتـبر رئيـس الحكومـة الإسرائيـلي يائـير لبيـد، أن الاتفـاق يضمـن المصالـح الأمنيـة والاقتصاديـة الإسرائيليـة بشـكل كامـل. وقـد حظـيّ الاتفـاق بدعـم مـن وزيـر الدفـاع بنـي غانتـس والمؤسسـة العسـكرية الإسرائيليـة. والأخـيرة اعتـبرت الاتفـاق عامـلاً في منـع المواجهـة العسـكرية مـع حـزب اللـه[١٣]. وقـد اعتـبر الجنـرال عامـوس غلعـاد، رئيـس الشـعبة الأمنية-السياسـية السـابق في وزارة الدفـاع، أن الاتفـاق هـو مسـألة أمـن قومـي كلاسـيكية، فهـو يعطـي إسرائيـل إمكانيـة توسـيع إنتـاج الغـاز، وهـو مـورد قومـي عـلى مسـتوى عالمـي، ويُسـاهم في زيـادة الثـروة الوطنيـة، ويعـزز الأمـن ويمنـع مواجهـة لا حاجـة لهـا، فاعتبـارات الاتفـاق هـي أمنيـة بشـكل كامـل ودفـاع عـن الدولـة.[١٤] واعتـبرت ورقـة لمعهـد دراسـات الأمـن القومـي، أن الاتفـاق يصـب في المصالـح الإسرائيليـة مـن الناحيـة الاقتصاديـة، الأمنيـة والاسـتراتيجية.[١٥]

جدول (١): خارطة الغاز في إسرائيل[١٦]

	ملكية	موقعه	استخراج أقصى للغاز	للاستهلاك المحلي
تمار	يسرامكو (٢٨,٧٪)، نوبل انرجي (٢٥٪)، ديلك كيدوحيم (٢٢٪)، تمار للبترول (١٦,٧٪)، دور (٤٪)، افيرست (٣,٥٪).	يقع حقل تمار ٩٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي لإسرائيل. بدأ بالعمل عام ٢٠١٣.	MCB 5.11 في السنة.	MCB 2.8
لفيتان	ديلك كيدوحيم (٤٥,٣٪)، نوبل انرجي (٣٩,٦٪)، وتعاونية راتسيو (١٥٪).	يقع حقل لفيتان ١٣٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي	MCB 12 في السنة	MCB 5.3
كاريش-تنين	انرجيان	يقع حقل كاريش-تنين ٨٠ كيلو متر غربي الشاطئ الشمالي، تم الكشف عن "تنين" عام ٢٠١٢، وعن و"كاريش" عام ٢٠١٣.	MCB 8	-

فمن الناحية الأمنية، إلى جانب محافظة إسرائيل على المنطقة الأمنية الممتدة لخمس كيلومترات، فإن وجود مورد قومي إستراتيجي للبنان مثل حقل غاز، سوف يزيد من الردع الإسرائيلي لحزب الله، ويقلل من التوتر الأمني معه في الحاضر والمستقبل، حيث أن استقرار لبنان هو مصلحة إسرائيلية أيضاً. وهذا ما ينسجم مع تصريحات لبيد أن إسرائيل حافظت على مصالحها الأمنية في الاتفاق. أما من الناحية الإستراتيجية، فإن الاتفاق سيُساهم في التقارب بين الدولتين على المدى البعيد، ويربط مصالح إستراتيجية بينهما، على الرغم من محاولات حزب الله حصر الاتفاق في مسألة ترسيم الحدود الاقتصادية.[١٧]

وقد بذلت الحكومة الإسرائيلية جهوداً دستورية كبيرة من أجل الحصول على موافقة المستشارة القضائية للحكومة من أجل الاكتفاء بإقرار الاتفاق في المجلس الوزاري-الأمني المصغر، دون الحاجة لإقراره في الكنيست كما هو متبع في إقرار الاتفاقيات الدولية. ولا حتى إقراره في الحكومة الموسعة نفسها.

وقد تعرض الاتفاق إلى هجوم من المعارضة الإسرائيلية حينها، وعلى رأسهم رئيس المعارضة بنيامين نتنياهو، الذي اعتبر أن موافقة حكومة إسرائيل على توقيع الاتفاق جاء نتيجة خضوعها لإملاءات حزب الله، وبذلك تنازلت عن مناطق سيادية إسرائيلية دون إقرار الكنيست، وإجراء استفتاء عام كما تقر بذلك القوانين الإسرائيلية. جاءت تصريحات نتنياهو ضمن حملته الانتخابية، فإسرائيل لم تتنازل عن مناطق سيادية، بل عن مناطق في المياه الاقتصادية. وعلى الرغم من تهديده بإلغاء الاتفاق في حالة انتخابه أو تعديله، فإنه فعلياً تراجع عن ذلك بعد تشكيل حكومته الجديدة.

الملاحظات اللبنانية على الاتفاق

في أعقاب الملاحظات اللبنانية على الاتفاق، رفضت إسرائيل هذه الملاحظات، حيث صرح لبيد أن إسرائيل لن تساوم على المصالح الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية حتى بثمن إلغاء الاتفاق.[١٨]

اعتبرت إسرائيل أن الملاحظات اللبنانية على الاتفاق هي جوهرية ولا تستطيع قبولها. وتتعلق هذه الملاحظات بالأساس بمسألتين مركزيتين بالنسبة لإسرائيل، مسألة حدودية ومسألة اقتصادية تتعلق بالغاز.[١٩] بالنسبة للحدود، فإن الملاحظة اللبنانية تتعلق بخط حدودي طوله خمسة كيلومترات (خط العوامات "همتسوفيم") الذي رسمته إسرائيل بشكل أحاديّ الجانب بعد الانسحاب من لبنان، تضمنت الملاحظة اللبنانية في هذا الشأن، اعتبار أن هذه الحدود ليست نهائية بل خاضعة للمباحثات المستقبلية حول ترسيم الحدود السيادية بين البلدين، حيث تضمن المقترح الأميركي اعتبار هذا الخط حدوداً دولية بين البلدين، وهو الأمر الذي رفضته لبنان. التغيير الثاني الذي تطالب به لبنان يتعلق بحقل الغاز قانا، ونصيب إسرائيل من الأرباح في هذا الحقل الذي سيبقى ضمن حدودها. بالإضافة إلى ذلك فقد طالب لبنان أن تعمل الشركة المنقبة عن الغاز بحسب الاحتياجات اللبنانية بدون علاقة مع إسرائيل. كما طالبت بأهمية الإشارة

يمكن القول إن موافقة الطرفين على الاتفاق والتوقيع عليه، لم يكن نتاج ضغط أميركي فقط، وإنما بسبب المصالح التي يرمي كل طرف إلى تحقيقها، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. ويبقى الفرق في المصالح الاقتصادية، أن إسرائيل مصالحها فورية ومضمونة من خلال حصولها على شرعية لبنانية على حقل كريش.

في الاتفاق أن هذا الحقل تم تطويره من طرف لبنان لصالح لبنان. علاوة على ذلك طالبت لبنان أن يكون كل اتفاق لها مع شركة لتنقيب الغاز غير متعلق بما اتفقت عليه معها إسرائيل في السابق. كما طالب لبنان بتغيير البند المتعلق بالتعويضات المالية لإسرائيل، بحيث أن هذا الأمر يتم بين الشركة وإسرائيل وليس للبنان علاقة به، كما طالب لبنان بأن تلتزم الولايات المتحدة بالمساعدة في تطوير حقل الغاز، وليس فقط تقديم المساعدة.

في أعقاب الرفض الإسرائيلي الأول للملاحظات اللبنانية، كان التخوف الإسرائيلي من تصعيد عسكري مع حزب الله، الذي اعتبر أن موضوع السيادة اللبنانية على حقول الغاز باتت مسألة وطنية، تتعلق باحتلال إسرائيل لموارد لبنان الطبيعية. بناء على ذلك، أقر المجلس الوزاري- الأمني المصغر، تكليف لبيد وغانتس وبينيت اتخاذ قرارات تتعلق بالمواجهة العسكرية مع حزب الله بدون العودة له، وذلك تحسباً لتصعيد محتمل بعد تعثر التوقيع على الاتفاق، لا سيّما وأن إسرائيل لن تؤجل أكثر بدء العمل بحقل كاريش.[٢٠] وطالب غانتس الجيش الإسرائيلي الاستعداد لاحتمال مواجهة عسكرية مع حزب الله.[٢١] وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها ستباشر بالعمل في حقل كاريش كما هو مخطط، وأطلق غانتس تهديدات لحزب الله من مغبة الهجوم على الحقل، لأن الرد الإسرائيلي سيؤدي إلى "تمزيق لبنان"، فضلاً عن أن أي هجوم سيؤدي إلى وقف المباحثات حول اتفاق بين البلديّن، ولن يكون للبنان غاز. جاء هذا التهديد لردع حزب الله من مغبة استعمال التهديد للحصول على المزيد من التنازلات الإسرائيلية في المرحلة النهائية من الاتفاق، وأن إسرائيل غير قلقة من تداعيات تعثر الاتفاق، بل أن لبنان هو من يجب أن يقلق جراء ذلك.

كان هنالك نقاش حول جوهرية الملاحظات اللبنانية، فإسرائيل اعتبرت جزءاً من الملاحظات اللبنانية جوهرية لا تستطيع الموافقة عليها، بينما تزعم لبنان أن ملاحظاتها على بنود الاتفاق ليست جوهرية ولا يجب أن تمنع التوقيع عليه، وأن موقف الحكومة الإسرائيلية نابع من اعتبارات سياسية داخلية في إسرائيل.

في هذا الصدد، أشارت مصادر مقربة من المبعوث الأميركي أن معظم الملاحظات اللبنانية على مسودة الاتفاق مقبولة على الولايات المتحدة، وأن هناك بعض الملاحظات لا تزال تحتاج إلى مباحثات بشأنها.[٢٢] في المقابل تشير تقديرات الجيش الإسرائيلي أن حزب الله لا يريد مواجهة عسكرية مع إسرائيل، وأن هنالك تفاؤلاً في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يتم إنجاز الاتفاق، وممكن خلال الشهر الجاري.[٢٣] لذلك اعتقد الجيش أن الاتفاق سيكون قريباً وخلال شهر ، وتهديد لبنان بحرب "تمزقها" هو للضغط على لبنان وحزب الله لإنهاء مسألة الاتفاق، حيث ستنحصر خيارات حزب الله بالتهديد لمنع الشركة الأجنبية المُشغلة للحقل من تفعيله بسبب التوتر الأمني. أشار الجيش الإسرائيلي أن حزب الله يعتقد أنه يستطيع إجراء مناورة صغيرة، كما فعل بشهر آب عندما أرسل طائرات مسيرة فوق الحقل للضغط على إسرائيل، لذلك فإن تهديد غانتس جاء في سياق سحب البساط أمام هذا الخيار لدى حزب الله، وأن أي عملية، سيكون الرد عليها قاسياً. وبعد فترة قصيرة على الملاحظات اللبنانية، تم تعديل الاتفاق الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية وحكومة لبنان.

في المجمل يمكن القول إن موافقة الطرفين على

الاتفاق والتوقيع عليه، لم يكن نتاج ضغط أميركي فقط، وإنما بسبب المصالح التي يرمي كل طرف إلى تحقيقها، خاصة في المجالين الأمني والاقتصادي. ويبقى الفرق في المصالح الاقتصادية، أن إسرائيل مصالحها فورية ومضمونة من خلال حصولها على شرعية لبنانية على حقل كريش، في حين أن مصالح لبنان الاقتصادية غير مضمونة وغير فورية من خلال حصولها على حقل قانا.

على المستوى الأمني، يشير الباحث دافيد شينكر الباحث في معهد واشنطن، أن الاتفاق لا يضمن برأيه منع التصعيد الأمني المستقبلي، حيث يشير:

"سيعود الاتفاق على إسرائيل بفوائد حقيقية ومهمة. ومع ذلك، لا يُعد الاتفاق حلاً شافياً، فمن غير المرجح أن يحقق لبنان مكاسب اقتصادية كبيرة قبل عقد من الزمان، وبالتالي فإن الاتفاقية لن تفعل شيئاً يذكر لتحقيق الاستقرار في الدولة وشرق البحر المتوسط في أي وقت قريب. وفي غضون ذلك قد يخرج حزب الله من المفاوضات البحرية بثقة زائدة، مما قد يزيد من خطر التصعيد، تحت ذرائع أخرى في المستقبل. باختصار كان هناك الكثير من الأسباب الوجيهة لواشنطن للتوسط ولإسرائيل للموافقة على هذا الاتفاق. ومع ذلك، فإن تحسن أمن إسرائيل على المدى الطويل ليس بالضرورة أحد هذه الأسباب".[٢٤]

خاتمة

وافقت إسرائيل على المقترح الأميركي، لأنه يحقق لها مصالحها الاقتصادية، الأمنية والإستراتيجية. عملياً لم تتنازل إسرائيل عن مناطق سيادية لها، بل تنازلت عن مساحات مائية تدخل ضمن الحدود المائية الاقتصادية لإسرائيل. وكان الاتفاق يضمن حصول إسرائيل على شرعية لبنانية للبدء باستخراج الغاز من حقل كاريش. كما ضمنت إسرائيل عدم التنازل عن المنطقة الأمنية الممتدة خمسة كيلومترات داخل البحر، وحققت هدفها الإستراتيجي في ضمان الهدوء الأمني مع لبنان، لا بل تعزيز الردع أمامه.

بالنسبة للبنان، فإن الاتفاق يضمن بداية التنقيب عن الغاز في حقل قانا، بيد أن الجانب اللبناني تحفظ على مسألة تعويض إسرائيل، وعلى بعض الترسيمات الحدودية في الاتفاق، وحسب ما ذكرت مصادر أمنية إسرائيلية فإن أغلب التحفظات تم قبولها ويمكن تجاوزها، وهذا ما أكد عليه تقدير الجيش الإسرائيلي. يبدو أن ما بقي من خلاف بين إسرائيل ولبنان لن يؤدي إلى مواجهة عسكرية بينهما، ليس بسبب عدم رغبة الطرفيّن بهذه المواجهة فقط، وحرص كل جانب على عرض الاتفاق أنه إنجاز إستراتيجي له، بل لأن الولايات المتحدة كانت معنية بإنهاء هذا الملف بأسرع وقت.

يعتبر حزب الله ترسيم الحدود المائية "تفاهمات" وليس اتفاقاً، وهي تشبه من حيث المبدأ تفاهمات سابقة جرت بين البلدين أو حتى بينه وبين إسرائيل. لا يعترف حزب الله بأن ما جرى اتفاقاً وكأنه ينهي صراعاً، أو يبدأ مرحلة جديدة في العلاقة بين البلدين. في المقابل اعتبرت إسرائيل أن ترسيم الحدود المائية هو إنجاز إسرائيل ويدخل في إطار العهد الجديد من علاقات إسرائيل مع المنطقة العربية، كما ظهر ذلك في توقيع اتفاقيات التطبيع (اتفاق أبراهام).

مع ذلك، أرادت إسرائيل بالدرجة الأولى تحقيق مصلحة تأمين استخراج الغاز من حقل "كاريش"، حيث تحول الغاز الطبيعي إلى عامل اقتصادي وإستراتيجي-سياسي في العلاقات الإقليمية لإسرائيل ولمكانتها الدولية بعد أزمة الطاقة العالمية. وتدرك إسرائيل أهمية الغاز الطبيعي وأصبحت تعتبره مورداً إستراتيجياً من الدرجة الأولى، وتستثمر فيه موارد كبيرة لحمايته والدفاع عنه.

الهوامش

١ الون بيكر، المباحثات حول الحدود المائية بين إسرائيل ولبنان- جوانب خاصة، مركز القدس لشؤون الجمهور والدولة، ٦ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3JPsPw7

٢ المصدر السابق.

٣ المصدر السابق.

٤ يوفال ازولاي، تجدد المباحثات بين إسرائيل ولبنان حول الحدود المائية، كلكاليست، ١٢ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3JAfV46 (الرابط يعمل من سيرفر إسرائيلي فقط)

٥ براك ربيد، إسرائيل في رسالة للبنان: جاهزون للدفاع عن حقل كريش وتدعو إلى تعجيل المباحثات، **موقع والاه العبري**، ٨ حزيران، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://news.walla.co.il/item/3511095

٦ المصدر السابق.

٧ أورنا مزراحي وآخرون، إطلاق الطائرات المُسيّرة نحو حقل "كريش": رسالة حزب الله لإسرائيل ولبنان، معهد دراسات الأمن القومي، ٣ تموز، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3yOjsX1

٨ أورنا مزراحي وآخرون، إطلاق الطائرات المُسيّرة نحو حقل "كريش": رسالة حزب الله لإسرائيل ولبنان، مصدر سبق ذكره.

٩ أودي ديكل، حزب الله يتحدى إسرائيل التي تم ردعها، حان الوقت لفحص سياسة التهدئة، معهد دراسات الأمن القومي، ٥ تموز، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/hezbollah-drones/

١٠ موقع القناة الأولى- كان ١١، مقابلة مع قائد سلاح الجو المنتهية ولايته عميقام نوركين، **موقع كان ١١**، ٤ نيسان، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.facebook.com/watch/?v=732323717764252

١١ أنظر الصورة على موقع: https://bit.ly/3LDgi0o

١٢ فرانس ٢٤، لبنان وإسرائيل يوقعان الاتفاق "التاريخي" لترسيم الحدود البحرية دون مراسم مشتركة، **موقع فرانس ٢٤**، ٢٧ تشرين الأول، ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/3liPJTv

١٣ عاموس هرئيل، توقيع إستراتيجي جيد، **هآرتس**، ٤ تشرين الأول ٢٠٢٢. ص: ٣.

١٤ معاريف: "خطر على أمن الدولة" جنرال سابق في جيش الدفاع يهاجم نتنياهو في أعقاب كلامه حول الاتفاق، **معاريف**، ٧ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.msn.com/he-il/feed?ocid=msedgdhp

١٥ أورنا مزراحي وبنينا شربيط-باروخ، الاتفاق مع لبنان بشأن الغاز في البحر سيكون إنجازاً مهماً لإسرائيل، معهد دراسات الأمن القومي، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.inss.org.il/he/publication/lebanon-agreement/

١٦ الجدول من تصميم الباحث، بناء على تقرير لجنة أديري حول حقول الغاز، ص: ١٧-١٨. أنظر الرابط لتقرير اللجنة: https://www.gov.il/BlobFolder/rfp/ng_210621/he/ng_report_2_draft.pdf

١٧ المصدر السابق.

١٨ أريك بندر، رئيس الحكومة لبيد رفض ملاحظات لبنان على اتفاق الحدود البحري، **معاريف**، ٦/١٠/٢٠٢٢، أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/breaking-news/Article-950150

١٩ يهوناتان ليس، مصدر سياسي كبير: لبيد رفض الملاحظات اللبنانية على اتفاق الحدود المائية مع لبنان، **هآرتس**، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://bit.ly/40eoNDD

٢٠ يهوناتان ليس ويسرائيل فيشر، مسؤول إسرائيلي: موقفنا واضح، الترتيبات في كاريش ستبدأ اليوم، **هآرتس**، ٩/١٠/٢٠٢٢، ص: ٤.

٢١ يهوناتان ليس، المباحثات مع لبنان على الحدود المائية دخلت في أزمة: غانتس أمر الجيش الإسرائيلي الاستعداد لتصعيد في الشمال، **هآرتس**، ٧/١٠/٢٠٢٢، ص: ٤.

٢٢ معاريف، تقرير: هذه هي الملاحظات اللبنانية على اتفاق الحدود المائية مع إسرائيل، معاريف، ٦ تشرين الأول ٢٠٢٢. أنظر الرابط: https://www.maariv.co.il/news/world/Article-950080

٢٣ عاموس هرئيل، في تقديرات الجيش أن نصر الله لا يسعى للمواجهة، وهنالك أمل لتوقيع الاتفاق هذا الشهر، **هآرتس**، ٩/١٠/٢٠٢٢، ص:٤.

٢٤ دافيد شينكر، تقييم اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل- هل يضمن أمن إسرائيل أم يهدده؟ معهد واشنطن، ٧/٣/٢٠٢٣، أنظر الرابط: https://bit.ly/3yQ1bcg